مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

# التطرف الفكري ((الاثار والأسباب والمعالجات القانونية))

**الدكتور سامر شاكر جابر**
**مدرس دكتور في ديوان الوقف الشيعي / مديرية الوقف الشيعي في ذي قار**
**alsamery1985@gmail.com**

**الملخص: -**
التطرف الفكري يُعد خطرًا جسيمًا يهدد استقرار المجتمع وتوازنه، فهو ليس مجرد فكرة عابرة يمكن تجاهلها، بل انحراف خطير ينعكس على سلوك الأفراد ويُهدد تماسك المجتمع بأكمله. فما يبدأ كحالة فردية قد يتحول بسرعة إلى ظاهرة مجتمعية واسعة الانتشار، تتخذ أشكالًا مختلفة مثل التيارات الفكرية أو التنظيمات المتشددة، مما يجعلها قوة هدم تُضعف البنية الاجتماعية.
فالتطرف ليس مجرد تهديد لتطور المجتمع، بل هو خطر يُهدد وجوده واستمراره. لذا، يجب التعامل معه كمرض اجتماعي يحتاج إلى علاج عاجل، من خلال تعزيز الاعتدال، واحترام الاختلاف، ومواجهة الأفكار المتطرفة قبل أن تتحول إلى سلوكيات مدمرة تُهدد السلام الاجتماعي.

**Abstract:**
Intellectual extremism represents a grave danger that threatens societal stability and equilibrium. It is not merely a passing idea that can be ignored, but a serious deviation that reflects on the behavior of individuals and jeopardizes the cohesion of society as a whole. What begins as an individual state can rapidly transform into a widespread societal phenomenon, taking various forms such as ideological currents or militant organizations. This makes it a destructive force that undermines the social fabric.
Extremism is not only a threat to societal development but also a danger to its very existence and continuity. Therefore, it must be addressed as a social disease requiring urgent treatment. This is achieved by promoting moderation, respecting differences, and confronting extremist ideas before they manifest into destructive behaviors that threaten social peace.

**المقدمة..**
إنّ من أكثر المشكلات التي تواجه المجتمع في الوقت الحاضر هي مشكلة التطرف الفكري؛ وذلك بسبب اختلاف ديانات ومعتقدات المجتمعات. إذ نمت هذه الظاهرة مؤخراً بشكل خطير بل وأصبحت من أحد أسباب تفكك المجتمع وانحلاله وعلى هذا فهو يمثل خطراً كبيراً على جميع الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وإنّ الأفكار المتطرفة في حال استفحالها تؤدي الى عزل الدولة وشل حركت التطور والتقدم نتيجة للتقاتل والتناحر التي تولده تلك الافكار، لذلك تبرز الحاجة بشكل جدي الى وجود نصوص جزائية تحقق المنع والرد بشقيه الخاص والعام لتضمن امكانية وجود مجتمع سليم يقوم على أسس صحيحة تؤهله للاستمرار كدولة فاعلة في محيطها الدولي والاقليمي. وبما ان صور الجرائم التي يجسدها التطرف الفكري متعددة ومتنوعة في آن واحد الامر الذي يتطلب وجود نصوص قانونية تستوعب التطور المتسارع لهذه الأفكار المنحرفة التي تتكفل بحماية المجتمع من خطر تلك الجرائم، مما يستوجب دراسة معمقة لنصوص القوانين العقابية على اختلاف

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

مسمياتها، ولا شك إنَّ من بين اهم القوانين العقابية المختصة بحماية الحقوق على اختلاف انواعها هو قانون العقوبات والذي حرص المشرع عند سن نصوصه على اهمية أن تكون تلك النصوص متمتعة بصياغة تجنب الثغرات التي من الممكن ان يصل من خلالها الجاني الى الافلات من العقاب لاسيما الجرائم ذات الخطر على الشعب كالتطرف الفكري والذي من الممكن ان يترجم بصورة جرائم ارهابية تؤدي بالمجتمع الى الانهيار والتدمير. الأمر الذي يدعو الى ضرورة تعديل بعض النصوص العقابية لمواجهة هذه الصور المستحدثة لتلك الجرائم وبشأن محاربة المفاهيم والأفكار غير السوية ومواجهة الفكر المتطرف ووجوب الارتقاء الفكري. كان حتماً علينا أن نسلط الضوء على مكافحة الفكر المتطرف وماهيته وأسبابه واثاره على المجتمعات والمواجهات القانونية التي عالجت هذه الافكار.

**اهمية البحث:** انطلاقاً من أنَّ الوسطية والاعتدال الفكري اساس للتعايش السلمي والسلم المجتمعي الذي يعد المرتكز الاهم لاستمرار اي دولة وتطورها لذا فإنّ التطرف الفكري يعد أخطر ما يهدد المجتمع، كونه يبدد امكانية الانسجام بين فئات الشعب، وعليه فأن موضوع التطرف الفكري هو أحد المواضيع المهمة. اذ ان خطره يهدد الأمن والنظام العام في المجتمع، فضلاً عن انه من المواضيع قليلة المعالجة، حيث انه لم يحظ باهتمام الكتاب والباحثين، على الرغم من توسع انماطه وأساليبه، حيث ان آثاره كثيرة الحدوث في حياتنا اليومية من فتن وحروب طائفية، وانتشار والأفكار المتطرفة، وكذلك التحريض على العنف والذي اسهمت فيه وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك ساهمت فيه مناهج التعليم والمحاضرات والخطابات الدينية دور في اشعال نيران التطرف الفكري أو في اخمادها ، لما لهم من تأثير بارز في حياة الافراد وسلوكهم، ومعرفة كيفية امكان معالجته أو التقليل منه، وهذا ما سنتطرق اليه في بحثنا ،التطرف الفكري وأثاره. الأسباب والمعالجات.

**مشكلة البحث:** من الممكن ان نوجز مشكلة البحث بمجموعة من الإشكاليات ومنها عدم وجود اتفاق فقهي حول التطرف الفكري ويعود ذلك لعدم وجود نصوص تشريعية تنظم ذلك بصورة صريحة، فضلاً عن عدم تبني قانون العقوبات والقوانين الجزئية الأخرى لنصوص مباشرة تنص على بيان صور التطرف الفكري وتجريمها، الامر الذي يتطلب منا البحث في النصوص التشريعية التي وضعها المشرع في قانون العقوبات والقوانين الجزائية لبيان مدى فاعليتها في الحد من آفة التطرف الفكري التي ظهرت في المجتمعات في الفترة الاخيرة.

**منهجية البحث:** أن مواجهة التطرف الفكري واحدة من أهم الامور التي لابد من أن تجد لها أساساً دستورياً كان أو قانونياً. وان موضوع " **التطرف الفكري الأسباب والاثار والمعالجات القانونية** " يتطلب منا ان نستخدم منهج البحث التحليلي الوصفي التي تنسجم مع متطلبات واشكاليات في هذا البحث.

**هيكلية البحث:** تستوجب طبيعة البحث العلمي ان يكون وفق خطة علمية رصينة تنسجم مع طبيعة الموضوع المراد دراسته وحجم المعلومة المسلط عليها الضوء، لذلك فانه من الانسب دراسة موضوع البحث وفق الخطة الآتية:

**المبحث الأول: المقصود بالتطرف الفكري.**
**المطلب الأول: تعريف التطرف الفكري.**
**المطلب الثاني: أسباب التطرف الفكري.**
**المبحث الثاني: أثر التطرف الفكري وطرق معالجتها في القانون العراقي.**
**المطلب الأول: أثر التطرف الفكري على المجتمع.**
**المطلب الثاني: المعالجات القانونية في مواجهة التطرف الفكري في القانون العراقي.**

**المبحث الأول :المقصود بالتطرف الفكري:**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

لا يعد التطرف الفكري اصطلاحاً جديداً على العلوم الدينية والاجتماعية بقدر ما هو جديد على العلوم القانونية، ذلك ان العلوم القانونية انعكاس لحاجة المجتمع في وجود الحماية اللازمة من ظاهرة معينة تهدد استقراره وديمومته، وبما ان التطرف الفكري والصور التي تنعكس عنه باتت تهدد أمن المجتمعات على اختلاف اشكالها لذا نرى من الضروري أن نحيط بالجوانب المهمة للتطرف الفكري، ليتم بيان النصوص الجزائية الرادعة لمثل هذه الظواهر، وهذا يتطلب منا ان نتناول تعريف التطرف الفكري لغةً واصطلاحاً، ومن ثم بيان الاسباب المؤدية اليه وعلى النحو الآتي:

**المطلب الأول :تعريف التطرف الفكري:**

من اجل تعريف التطرف الفكري نجد من المناسب التعرف على معنى التطرف الفكري لغة واصطلاحاً، وكذلك نبين أنواع التطرف الفكري وهو ما سنبحثه في الفروع الثلاث الآتية: -

**الفرع الأول: التطرف الفكري لغة:**

التطرف في اللغة يعني الوصول إلى طرف الشيء أو منتهاه، وهو يشير إلى مجاوزة الاعتدال والتوسط في الأمور. فكلمة "تطرف" مأخوذة من "طرف" الشيء المادي المحسوس، حيث لكل شيء طرفان، والتطرف يعني أخذ الأمر من طرفه دون الالتفات إلى وسطه أو توازنه. على سبيل المثال، نقول "تطرف الرغيف" أي أخذه من طرفه دون الوسط. ومن الكلمات ذات الصلة بمفهوم التطرف: (الغلو) و(العصبية). وقد تناول القرآن الكريم مفهوم الغلو في قوله تعالى: "قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ" (المائدة: ٧٧)، حيث جعل الله تعالى الغلو مغايرًا للحق، مما يدل على أن تجاوز الحدود في الدين أو الفكر هو انحراف عن الصواب. (احمد مختار، ٢٠٠٨، صفحة ١٣٩٦). بناءً على ما سبق، فإن التطرف في اللغة يعني مجاوزة الاعتدال والتوسط في الدين أو الفكر أو السلوك. وقد يكون التطرف في أحد اتجاهين: إما الأخذ بأدنى الطرف (التفريط) أو بأقصاه (الغلو). وفي كلا الحالتين، يُعتبر تجاوزًا للتوازن المطلوب. ويمكن القول إن (الغلو) هو شكل من أشكال التطرف، لكنه أخص منه، حيث إن الغلو يعني الأخذ بالطرف الأكثر تشددًا وتصلبًا وتعصبًا للشيء، مما يؤدي إلى الانحراف عن الاعتدال والوسطية التي دعا إليها الإسلام. وبالتالي، فإن التطرف يشمل كل تجاوز للحدود المعقولة، سواء كان ذلك بالتشدد أو بالإفراط في التساهل، بينما الغلو يركز على التشدد والتعصب كأحد مظاهر التطرف. وهذا الفهم يساعدنا على إدراك خطورة التطرف بجميع أشكاله، سواء كان غلوًا في التشدد أو تفريطًا في التساهل، حيث إن كليهما يُبعد الإنسان عن الاعتدال والاستقامة التي هي جوهر الدين والحياة.

**الفرع الثاني: التطرف الفكري اصطلاحاً:**

عرف التطرف اصطلاحاً بتعاريف متعددة تصب اغلبها في مفهوم واحد رغم اختلاف الصياغات التي قيلت فيه، ومن بين التعريفات التي قيلت فيه انه:" كل ما يناقض الاعتدال والتوسط زيادة او نقصاناً". كما ويعرف بانه:" التعصب لفكرة تؤمن بها جماعة معينة واخذ الامور بشدة والاقبال عليها بما يجاوز حد الوسط والاعتدال ومجانبة اليسر واللين والسماحة وقبول الآخر. وعرف ايضاً؛ "الغلو في عقيدة، أو فكرة، أو مذهب، أو غيره يختص به دين أو جماعة أو حزب" وقد وصفت جماعات كثيرة بالتطرف هو؛ معروف بما يسمى باليمين المتطرف (الشبل، ٢٠٢٤، صفحة ٣٠) وعرف كذلك بأنه:" لفظ مرادف للانحراف والغلو الذي يترتب عليه العنف والارهاب. كما ويعرف بانه: مبالغة الشخص في فكرة او موقف معين دون تسامح او مرونة، بينما يعرفه جانب اخر بانه: تجاوز حد الاعتدال والنقاش والحجج والتناظر والتفكير والنقد، والابتعاد عن الحدود المعقولة في تقديم الرأي، والمبالغة فيه الى درجة الهوى والادعاء باللجوء الى العنف المادي والرمزي والميل الى التعصب وعدم التسامح والتعايش مع الغير او الاخر (الدوري، ٢٠٢٠، صفحة ٣٥). فقد جعل التطرف في جانب الغلو وهذا صحيح، فالمصطلح إنما يكون مصطلحاً بعدة اعتبارات، وقد تعارف الناس على أنّ التطرف

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

يكون في الطرف المتشدّد، فالتطرف إذن هو؛ مجاوزة الحد ومجانبة التوسط باتجاه التشدد والغلو. ومما يلاحظ على التعاريف السابقة انها رغم اتفاقها على ان التطرف يعني المبالغة والغلو ومجاوزة الحد المقبول الا انها اغفلت جانباً مهماً جداً يتمثل بمحاولة فرض الرأي المتطرف على الآخرين بالقوة أياً كانت صورتها، ولذلك من الممكن ان نعرف التطرف الفكري بالآتي: " التعصب لفكرة معينة واخذها بصورة لا تقبل النقاش والاقبال عليها بما يجاوز حد الاعتدال واليسر واللين والسماحة وتقبل الآخر، مع الرغبة بفرضها على الآخرين بالقوة".

**الفرع الثالث: أنواع التطرف:**

التطرف يمكن أن يكون فكريًا أو فعليًا (سلوكيًا)، وهذا الأخير هو نتيجة طبيعية وترجمة عملية للتطرف الفكري. بمعنى اخر هو سلوك يهدف إلى ترويع الآمنين وإحداث الفوضى في المجتمعات المستقرة، من خلال فرض الرأي والقناعات والأفكار بالضغط أو التهديد أو باستخدام القوة والعنف. وبذلك، يُعتبر التطرف السلوكي صورة من صور الإرهاب، ويُدخل صاحبه في نطاق التجريم من أوسع أبوابه. أما التطرف الفكري، فهو الأساس الذي ينبثق منه التطرف السلوكي، وله العديد من الأوجه والأنواع، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي (زغير، ٢٠٢٠، صفحة ١٠٨):

١. **التطرف الفكري الديني:** الإسلام لم يأتِ سيفًا مسلطًا على رقاب العباد، ولم يأتِ أيضًا متراخيًا تاركًا الناس بلا ضوابط. بل جاء دينًا وسطًا، عدلاً وقيمًا، يراعي جميع مناحي الحياة دون تكلف أو عناء. ومع ذلك، فإن التطرف الديني يظهر عندما يتم تفسير الدين بشكل خاطئ أو متشدد، مما يؤدي إلى تعصب شخص أو مجموعة لمذهب أو ديانة معينة. ويشمل التطرف الديني الديانات السماوية كافة، ويتمثل في الفهم الخاطئ لبعض المعتقدات الدينية، مما قد يؤدي إلى إيذاء الآخرين أو التعدي على حقوقهم. ومن أشكال التطرف الديني (تكفير الآخرين - فرض الرأي الديني بالقوة - استخدام الدين كذريعة لارتكاب العنف).

٢. **التطرف الفكري الأيديولوجي:** يعرف أيضًا بالتطرف الفلسفي أو العقلي، ويتمثل في المبالغة أو التشدد في تبني أفكار معينة، سواء كانت دينية أو سياسية أو اقتصادية أو أدبية أو سلوكية. ويتميز المتطرف أيديولوجيًا بالتمحور حول أفكاره ورفضه للنقاش أو الحوار مع الآخرين، مما يجعله يعيش في عزلة فكرية ويمارس الإقصاء تجاه كل من يخالفه الرأي.

٣. **التطرف الفكري السياسي:** يرتبط هذا النوع بالأفكار والمواقف السياسية المتشددة، ويتمثل في المبالغة في تبني أفكار سياسية محددة أو الانحياز المطلق لجهة سياسية معينة. وينقسم التطرف السياسي إلى نوعين رئيسيين: هما (التطرف الفوضوي: الذي يدعو إلى إسقاط النظام القائم دون تقديم بديل واضح والنوع الثاني هو التطرف الديكتاتوري: الذي يدعو إلى فرض نظام استبدادي يلغي الحريات ويقمع المعارضة).

٤. **التطرف الفكري الاقتصادي:** يتمثل في التشدد في تبني أنظمة اقتصادية معينة دون مراعاة لظروف المجتمع أو احتياجاته. وينقسم التطرف الاقتصادي إلى نوعين الأول النظام الرأسمالي المتطرف: الذي يقوم على إعطاء الأفراد حريات مطلقة لتحقيق أعلى ربح شخصي، دون مراعاة للعدالة الاجتماعية أو حقوق الفقراء. ومن مشاكل هذا النظام: (الاحتكار التجاري. - عدم الاعتراف بحقوق الفقراء. - زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية). والنوع الثاني النظام الاشتراكي المتطرف: الذي يقوم على سيطرة الدولة على جميع جوانب الاقتصاد، مما يحد من حريات الأفراد في التملك أو الإبداع. ومن عيوب هذا النظام: (تقييد الملكية الفردية. - عدم تشجيع الابتكار بسبب غياب المنافسة. - البيروقراطية المفرطة التي تعيق التنمية).

ومن خلال ما تقدم يتضح ان التطرف بجميع أشكاله (ديني، أيديولوجي، سياسي، اقتصادي) يُعتبر خطرًا يهدد استقرار المجتمعات وتماسكها. فهو لا يقتصر على الأفكار المجردة، بل يتحول إلى سلوكيات عنيفة تُهدد الأمن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

والسلام الاجتماعي. لذلك، فإن مواجهة التطرف تتطلب تعزيز قيم الاعتدال والوسطية، واحترام التنوع الفكري والثقافي، وترسيخ الحوار كأداة لحل الخلافات بدلًا من اللجوء إلى العنف أو الإقصاء.

**المطلب الثاني: أسباب التطرف الفكري:**

إن من يلاحظ المرحلة الفكرية والحضارية المتأخرة التي عايشتها الأمة الإسلامية يجد تخلفاً في الفكر والوعي والثقافة، أو يجد حالة من الانحراف الفكري بسبب بعد الأمة عن ثقافتها وحضارتها. اذ ان كل ظاهرة اجتماعية لابد وان تكون لها اسباب مباشرة تؤدي اليها، فضلاً عن الاسباب المساعدة غير المباشرة، وبما أن التطرف الفكري ظاهرة اجتماعية قديمة ومتجددة بصورها لذا فأن اسبابها المتعدد من الممكن تصنيفها الى اسباب اجتماعية واقتصادية ودينية فضلاً عن الأسباب السياسية، ولكي تعالج هذه الظاهرة الخطيرة والوضعية المنحرفة عن الإسلام لا بد من السعي نحو تشخيص الداء لمعرفة الأسباب الكامنة وراء تولد هذا الانحراف والتخلف الفكري المروّع، والذي تحوّل إلى صراع فكري بين أبناء الأمة الإسلامية. نجد ان أسباب التطرف الفكري متعددة وهو ما سوف نسلط الضوء عليه في فرعين نتطرق في الفرع الأول الى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المساعدة المؤدية الى التطرف الفكري؛ وفي الفرع الثاني الأسباب السياسية والدينية التي تؤثر في استفحال هذه الظاهرة.

**الفرع الأول: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:**

ان الاسباب الاجتماعية والاقتصادية تعد من اهم الاسباب المؤدية الى التطرف الفكري اذ انها تؤثّر في تفكير الفرد وتقودُه نحو التطرف، ومن هذه الأسباب: الفقر، وارتفاع معدَّلات البطالة، والجهل، والأمِّية، والتذمُّر، والمعاناة، وغياب الحوار الواعي. وان كلُّ هذه الاسباب لها أثرٌ بارز في ظهور العنف وازدياده، حتى يصلَ في مرحلته الأخيرة إلى الانحراف الفكري، اذ نرى من الانسب ان نتناول ذلك وفق التقسيمات التالية:

**اولاً: الأسباب الاجتماعية:** تتعدد الاسباب الاجتماعية المؤثرة بالمجتمع ولاسيما تلك التي تؤدي الى التطرف والغلو في طريقة التفكير والتعصب لرأي معين وذلك سنبحثها بشيء من الايجاز: -

١ - **الجهل والامية:** الجهل هو أن تعتقد الشيء على خلاف ما هو عليه، أي ان تتوهم شيئاً خلاف الواقع. اما الامية فهي بمعناها التقليدي الضيق فهي تعني عدم القدرة على القراءة والكتابة والجهل بمبادئهما. لكن هذا المفهوم البسيط قد تم تجاوزه حالياً إلى عدم معرفة استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة المتعلقة بالاتصال كالحاسوب. مع العلم أن هناك أشكالاً كثيرة من الأمية، فالجاهل بالقانون وباللغات الأخرى يعتبر أمياً في ذلك المجال. ومما يفعله الجهل بصاحبه يخيل له الحق باطلاً، والباطل حقاً، ويزخرف له الخطأ حتى يظهره في عينيه في أعلى درجات اليقين والصواب، ولذلك تجد الجاهل حينما يتكلم فأن اسلوب كلامه بغرور واستعلاء. والحقيقة ان كثير من المتطرفين المتشددين في واقعنا الحالي جهلة لما يدور حولهم فضلاً عن جهلهم بتعاليم الدين الاسلامي والوسطية التي يدعوا اليها اذ ان غالبية المتطرفين لم يتلقوا تعليمهم الدراسي او لم يكملوه بشكل صحيح يؤهلهم الى التفكير السوي والمناقشة الايجابية في ابداء الرأي (الدوري، ٢٠٢٠، صفحة ١٧٧)، الأمر الذي يؤدي الى فهم الأمور بسطحية بما فيها المسائل الدينية مما يجعلهم عرضة لقبول الفكر المتشدد ممن يستطيع التأثير فيهم. إذ ينتج عن هذا الجهل العام فقدان الحاجة الفكرية والعملية التي يمكن من خلالها معالجة المشاكل والقضايا الحضارية المستجدة في عالم الإنسان. لان الجاهل لا يحكم عقله بل يندفع وراء عاطفته. وهو من الأسباب الأساسية للانحراف الفكري (ابتسام حمود محمد و ثامر عزام حمد، ٢٠١٩، صفحة ١٥٤).

٢- **الفراغ الفكري:** وهو الذي يهدم الحاجات المعاصرة للإنسان. كما أنَّ عدم الاهتمام بشؤون الثقافة والمعرفة، يؤدي الى نهوض التيارات الفكرية المادية التي غزت البلاد الإسلامية، بسب عدم تطور الدراسات الفقهية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

والأصولية والإبقاء على شكلها التقليدي، دون أن ينظر في دراستها وتدريسها، وبحوثها وموضوعاتها إلى ما يستجد من حاجات جديدة للفكر والثقافة، والحياة العلمية (الدوري، ٢٠٢٠، صفحة ١٧٧).

مثال ذلك؛ حال الشباب اليوم يجده تائها في فراغ فكري وقد أدى هذا الخلو في الساحة إلى بروز بعض الجهلة الذي يحكمون فهمهم للواقع عن طريق أهوائهم وجهلهم، ويعملون على تسخير هؤلاء الشباب لتحقيق أهدافهم الهدامة، فينتج عن ذلك تأسيس خاطئ لعقول الشباب، وذلك ما يجرفهم نحو الضياع في متاهات التطرف الفكري، والذي يولد تلك التداعيات الخطيرة.

**٣- بروز مظاهر الانحلال والتفسخ في المجتمع:** والذي يعرف أيضًا باسم "الفساد والانحطاط الأخلاقي" وهو مفهوم يعبر عن تدهور أو انهيار المبادئ الأخلاقية للحضارة وهو "سلوك يُظهر أخلاقًا متدنية وغير إنسانية "، ويمكن رؤية هذا السلوك في الأفراد والمجتمعات كنمط للتخلي عن المعتقدات والقيم الدينية والأخلاقية، ويلقي العديد من الباحثين اللوم على السلوكيات الفاسدة والأخلاق الفاسدة التي تؤدي إلى تدهور وتفكك المجتمعات والحضارات. وهو ما ينتج عنه تطرف معاكس بالغلو والتشدد وبالتالي الضياع في متاهات التطرف الفكري (طزازغة، ٢٠٢١، صفحة ٨).

**ثانياً: الأسباب الاقتصادية:** مما لا يخفى ان للعامل الاقتصادي أثره الفاعل في التطورات الحاصلة في المجتمع سلباً وايجاباً، ومن بين الظواهر التي تتأثر بالعوامل الاقتصادية والتي تزداد بوجود اسباب اقتصادية أبرزها تردي الواقع الاقتصادي للبلاد وتغليب المصلحة والمنفعة الخاصة. أذ تؤدي هذه السياسات إلى خلق فجوة بين الفقراء والأغنياء وبين المتعلمين وغير المتعلمين وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة والفئات الاقتصادية المهمشة الفقيرة التي تعاني من مستويات بطالة عالية هي الأكثر عرضاً لتبني أفكار التطرف الفكري (احمد، ٢٠١٧). اذ ان تردي الواقع الاقتصادي؛ يعد ذا إثر فاعل على تقدم الامم وتطورها على الصعد كافة سيما الثقافية والفكرية وان الامكانية المادية التي تدعم التعلم والتعليم واكتساب العادات الجيدة من الشعوب المتقدمة والمتحضرة، ومن التأثيرات الاقتصادية الهامة في المجتمع ظاهرة الفقر والذي قد يكون نسبياً او مطلقاً اذ يرتبط الفقر النسبي بفكرة العيش الكريم. ويعد الفقر أحد اسباب التطرف الفكري؛ وللفقر وجوه عديدة منها ما هو ظاهر ومنها ما هو مستتر، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو قيمي، ومنها ما هو سياسي، كما للفقر جذوره وروافده وأسبابه داخل المجتمعات منها ما هو متشابه ومنها ما هو يتنوع بتنوع أحوال المجتمعات، وللفقر أيضًا إثارة وتداعياته على الفرد والمجتمع، ويعد الفقر مشكلة مركبة ومعقدة. اذ يرى بعض الباحثين ان الفقر سبب رئيسي في ظهور التطرف، حيث تستغل بعض الجماعات ظروف الفقراء، وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية حيث يكونوا بيئة خصبة لتجنيدهم. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن أغلب المنضمين للجماعات المتطرفة جاءوا طوعاً وبإرادتهم وينتمون إلى الطبقات الفقيرة (مصطفى، ٢٠١٣، صفحة ٢٦). اما البطالة؛ فتعد هي بحد ذاتها مشكلة مركبة فأن كان ظاهرها يبدو اقتصادية بحتاً فإن باطنها ثقافي اجتماعي أمني. وعواقب البطالة عديدة منها ارتفاع معدل الجريمة والانحراف والتعصب والتطرف، وكذلك القلق والإحباط الاجتماعي الذي قد يؤثر على استقرار المجتمع. وظهور مشكلة البطالة في أي مجتمع من المجتمعات يأخذ أبعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية وإنسانية تترك أثاراً متعددة على الفرد وذلك بفقدانه مصدر رزقة ودخلة، والفراغ الذي يعيشه، والأثار الاجتماعية السيئة، والمجتمع إن تعطل وهدر هذه الطاقات القادرة على الإنتاج والعمل سيؤدي بدورة إلى تفشي أنواع مختلفة من السلوك المنحرف والجريمة، وعدم الشعور بالأمان والاطمئنان في الأسرة. وقد ترتب على مشكلة البطالة بالإضافة إلى الأثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأثار النفسية؛ فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لنهوض فكرة التطرف الاجتماعي اذ تعد ردة فعل الفرد على المجتمع (صالح، ١٩٩٧، صفحة ١٣). ويعد الحرمان النسبي؛ عاملاً ذا تأثير كبير في احساس الكثير من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الافراد بعدم الرضا حتى إذا كانت احوالهم المعيشية في تحسن، ويصبح الحرمان طبعاً أكثر حدة إذا كانت احواله لا تتحسن، وعلى هذا فإن الحرمان بدرجاته المختلفة يؤدى الى الاحساس بالسخط والاحباط واعتناق افكار ناقدة للنظام الاجتماعي والسياسي والداعية للتمرد والثورة ويصبح الاستعداد للتطرف مسألة واردة تنتظر الظرف الملائم.

بناءً على ما تقدم تعتبر العوامل الاقتصادية على اختلاف مستوياتها وحدتها مؤشراً من مؤشرات التطرف الفكري ودافعاً لها، ولذا يجب ضبط تلك المؤثرات والعوامل (حرير، ١٩٩٦، صفحة ١٩٦).

**الفرع الثاني: اسباب دينية:**

ان التطرّف الديني اصطلاحاً هو: "الغلو في عقيدة، أو فكرة، أو مذهب، أو غيره يختص به دين أو جماعة أو حزب"، فقد جعل التطرف في جانب الغلو وهذا صحيح، فالمصطلح إنما يكون مصطلحاً بعدة اعتبارات ومنها اعتبار العرف. وقد تعارف الناس على أنّ التطرف الديني إنما يكون في الطرف المتشدّد، فالتطرف الديني إذن هو مجاوزة الحد ومجانبة التوسط باتجاه التشدد والغلو في الجوانب الدينية، وقد وصفت جماعات كثيرة بالتطرف الديني كما هو معروف بما يسمى باليمين المتطرف. ولقد جعل الله -تعالى- أمة الإسلام أمة وسطاً عدلاً من بين الأمم، يقول الله -تعالى-: (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)(البقرة، الآية ١٤٣)، وينبغي للمسلم أن يتنبه إلى هذه القيمة العظيمة التي مَنَّ الله بها على عباده المسلمين، فالمسلم يؤدي ما عليه من واجبات والتزامات على هدي النبي (صلى الله عليه واله وسلم) من غير إفراط ولا تفريط. وإن ما يعانيه العالم المعاصر من ظاهرة التطرف؛ لها امتدادات تاريخية وظواهر متعددة، كالتزمت الفكري والتشدد الديني، وإن من الاسباب الرئيسة المؤدية للتطرف هو الجهل بمعرفة النصوص، ومقاصد الشريعة، واللغة العربية، والإعراض عن العلماء، والتأويل والتحريف، والاجتهاد من غير أهله، والتعصب للرأي وعدم الاعتراف بالرأي الآخر. اذ يعد الجهل بكتاب الله ورسله ومقاصد الشريعة الإسلامية من اهم أسباب التطرف الفكري؛ حيث يرى المتطرف أنه الوحيد على الحق وغيره على ضلال وجهل، لذلك هو يقوم بالاجتهاد في قضايا الدين وهو غير مؤهل لذلك، ويحاسب الآخرين لأنهم في نظره منحرفون لا يعملون بما أمر به الله، وينتهي به المطاف إلى استباحة دمائهم واموالهم (يحيى، ٢٠٢٢). إن ما ابتليت به الامة اليوم قضية العنف والغلو والتطرف التي عصفت زوابعها بأذهان البسطاء من الأمة وجهالها، وافتتن أهل الأهواء الذين زاغت قلوبهم عن اتباع الحق فكانت النتيجة الحتمية أن وقع الاختلاف بين أهل الأهواء وافترقوا إلى فرق متنازعة متناحرة همها الأوحد إرغام خصومها على اعتناق آرائها بأي وسيلة كانت، فراح بعضهم يصدر أحكاماً ويفعل إجراما يفجرون ويكفّرون ويعيثون في الأرض فساداً.

**الفرع الثالث: الأسباب السياسية:**

تؤثر التحديات السياسية بشكل فاعل في وجود ظاهرة التطرف الفكري والتي بدورها تتنوع من حيث اهميتها، وهذه التحديات المعاصرة الصعبة، التي يواجهها العالم اليوم ، يضاعف من حدتها ويزيد من ضراوتها ، تحديات أخرى خطيرة ومدمرة تتمثل في تنامي الارهاب والتطرف، وتفاقم الصراعات الدامية في عدد من دول العالم الاسلامي، وشيوع النزعات الطائفية والنعرات المذهبية والخلافات الدينية بين أهل القبيلة الواحدة والتي تدفع بالقوى الأجنبية إلى التدخل في الشؤون الداخلية لبعض البلدان الإسلامية، وتفتح السبيل أمامها للتغلغل في المجتمعات الإسلامية واختراق الصف الوطني في دول غير مستقرة للوصول إلى تحقيق مصالحها. وهذا هو الأمر الذي يجعل العالم الإسلامي اليوم مستهدفاً على الدوام. اذ ان المخططات كثيرة وذات خطورة بالغة، وتسبب في زعزعة الاستقرار، وفي اضطراب الأمن، مما ينعكس سلباً على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الشعوب الإسلامية، وهو ما يدفع بالعالم الإسلامي إلى التراجع، أو إلى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الجمود، أو إلى التعثر في مسيرته نحو الأمام، أو إلى الاقتراب من خطر التمزيق والتشتيت وتغيير الخرائط والمساس بالسيادة الوطنية للدول. اذ تعد الدكتاتورية والمغالاة في المركزية أحد اهم اسباب التطرف، حيث يسهم الاستبداد والحكم المطلق في تأجيج التطرف، وزرع التشدد في نفوس الافراد الضعفاء من المواطنين، ولاسيما المتطلعين إلى الحرية والديمقراطية والحياة السياسية الفاضلة، بعيداً عن الفساد المتفشي، وتزوير الانتخابات، ومصادرة حريات الناس وحقوقهم الطبيعية والمكتسبة. كما يعد الخلل في المؤسسات الحكومية ان يكون عبارة عامة تشمل الكثير من الاخفاقات التي يرتكبها العاملين في الادارة بشكل متعمد او غير متعمد تؤدي الى ظهور التطرف او ازدياده ومن بينها الفساد الاداري، والفساد المالي والفساد السياسي وهذا الاخير قد يتجسد في الصراع الحزبي فضلاً عن عدم كفاءة النخب السياسية . فوجود خلل وظيفي في الأنظمة السياسية قد يؤثر سلباً في الإنسان، فتدفعه إلى الانحراف والجنوح والإقدام على التصرفات الشاذة التي تهدد المجتمع الإنساني بأسره (الدوري، ٢٠٢٠، صفحة ١٠٨).

**المبحث الثاني: أثر التطرف الفكري وطرق معالجته:**

عند مناقشة آثار التطرف الفكري كظاهرة سلبية، أو نتفق جميعًا على سلبية تأثيره، نجد أنفسنا أمام وجهتين. أولًا، يمكننا أن ننظر إلى التطرف الفكري كمفهوم مجرد، بمعزل عن أي فكر معين. في هذه الحالة، نفهم بوضوح طبيعة الظاهرة ونتفق عليها، حيث لا خلاف في أن التطرف الفكري يعني انحرافًا عن الفكر المستقيم وفهم الأمور بشكل معتدل، وهو ما ينتج عن أفكار متطرفة، دون النظر إلى نتائجها. أما وجهتنا الثانية، فهي أن نبحث في مفهوم التطرف من خلال حقيقته. في هذه الحالة، نحتاج إلى وضع معيار لتحديد الفكر المعتدل، والذي سيحدد بالطبع ما هو التطرف الفكري. تعطي النظرة الأولى للبحث قيمة شاملة، حيث تنفتح على مختلف المدارس الفكرية التي عُرفت وستُعرف في المستقبل. بينما تمنحنا النظرة الثانية قيمة معنوية، لأنها تتعلق بتشخيص الواقع المتطرف بشكل دقيق، مما يجعلها أكثر قدرة على توضيح سلبيات التطرف في هذا السياق المحدد، الذي قد يحمل خصوصيات تعكس سلبيات إضافية ومختلفة عن غيرها. وتستند هذه النظرة إلى معيار يمكن من خلاله تمييز المعتدل عن المتطرف (العباس، ٢٠٢٠، صفحة ١٥٥). وهو ما يدفعنا الى ان نبحث في جانبين؛ الأول سنتكلم فيه عن أثر التطرف الفكري على المجتمع، والثاني سنخصصه للمعالجات القانونية في مواجهة التطرف الفكري.

**المطلب الأول: أثر التطرف الفكري على المجتمع:**

لا يمكن إنكار أن الانحراف الفكري، الذي يعني الابتعاد عن الاستقامة في الفكر والعقلانية في الفهم، يُعدَّ شيئاً سلبياً لا جدال حول ضرره. لكننا نرغب في عدم الاكتفاء بفهم الضرر العام لهذا الانحراف الفكري؛ بل نهدف إلى عرض نتائجه السلبية لنقوم بعملية توعية يحتاجها الأفراد والمجتمع لتفادي الوقوع في فخ التطرف، وللحفاظ على نهج الاستقامة والتوازن. عندما نتحدث عن النتائج السلبية للانحراف الفكري، سنركز على النقاط الأساسية التي تُظهر آثار هذا الانحراف، لأن التعمق في التفاصيل قد يكون صعبًا، بالإضافة إلى أنه غير منظم. والأنسب هو ذكر الأبعاد الرئيسية التي تبقى قادرة على استيعاب جميع التفاصيل، سواء التي تم التفكير بها أو التي لم تُطرح، وسواء التي حدثت بالفعل أو تلك التي قد تظهر في المستقبل. وان أهم الآثار المحورية السلبية للتطرف هي:

**الفرع الأول: الأثر الذاتي على المتطرف نفسه:**

خلق الله الإنسان في أروع صورة، وجعله سوي الخلق والعقل، ومنحه ميزات مثل الإرادة والعقل ليقوده نحو التفكير السليم. لا يمكن إنكار أن التطرف الفكري يخرج الفرد عن طريق الاعتدال، مما يؤدي إلى حدوث انفصام بين الواقع الذي يعيش فيه وما يجب أن يكون عليه، وهذا يسبب آثارًا نفسية سلبية تتغلغل في عقل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الشخص الباطن. هذا الأمر يؤثر سلبًا على علاقته بالمجتمع، فيتغير نظرته إلى أفراد المجتمع وإلى أهل الاعتدال، مما يؤدي إلى قلب المفاهيم والقيم لديه، فيبدأ برؤية الواقع بطريقة غير صحيحة وغير موضوعية. لذا يعتبر التطرف الفكري مرضًا يصيب الفكر، ويجعل الشخص في حالة غير طبيعية وغير سوية. كما يسعى الإنسان إلى الحفاظ على صحته النفسية والجسدية، ويعرف أن أي مشكلة في العقل أو الجسم هي حالة مرضية، يجب أيضًا أن يتعامل مع التطرف الفكري كحالة انحراف عن الاعتدال في الفكر والتفكير السليم، فهو حالة مرضية تخرج الفكر عن طبيعته. من الجانب الديني، فإن التطرف الفكري يقود الشخص إلى الابتعاد عن المنهج الديني الصحيح، مما يؤدي إلى خلل في العقيدة وسلوك غير سليم، مما يسقطه من رحمة الله عز وجل، ويجعله عرضة للمحاسبة والعقاب في الآخرة، وهذا يعد خسارة كبيرة (العباس، ٢٠٢٠، صفحة ١٥٦).

**الفرع الثاني: الأثر السلوكي:**

من المعروف في علم الاجتماع وعلم النفس أن السلوك البشري يعكس الثقافة والفكر، مما يعني أن التطرف الفكري لا يقتصر على الأفكار المجردة، بل يتحول إلى سلوكيات ملموسة. وعندما يكون التطرف الفكري حالة غير سوية تشوّه التفكير، فإن انعكاسه السلوكي سيكون حتمًا سلوكًا غير سوي أيضًا. هذا السلوك المرضي لا يؤثر فقط على الفرد، بل يمتد تأثيره إلى المحيط الاجتماعي، حيث يصبح قابلاً للانتشار والعدوى، مما يوسع دائرة آثاره السلبية ويفتح الباب أمام مضاعفات خطيرة. وهذا الانتشار يُشكل تهديدًا كبيرًا للمجتمع، حيث يُضعف تماسكه ويهدد استقراره، مما يجعل التصدي لهذه الظاهرة أمرًا ضروريًا للحفاظ على الأمن الاجتماعي والسلام العام (طه، ٢٠٢١).

**الفرع الثالث: الأثر السلبي على الأمن المجتمعي:**

تُعد العناصر المعيارية حجر الأساس في بناء النظام الاجتماعي والحفاظ على استقراره واستمراريته. فعندما تكون هذه المعايير إيجابية ومتوازنة، فإنها تعزز التماسك الاجتماعي وتدعم الأمن المجتمعي. ولكن إذا كانت المعايير سلبية أو غير متوازنة، فإنها تتحول إلى عامل هدم يُضعف النظام الاجتماعي ويهدد استقراره. والتطرف الفكري، بحكم انحرافه عن الاعتدال في الفهم والاستقامة في التفكير، يعتمد على معايير سلبية تشوّه الرؤية وتُضعف التوازن الاجتماعي. فهو لا يكتفي بخلخلة النظام الاجتماعي، بل يحمل في طياته معايير مضادة تُعزز القيم السلبية وتُضعف القيم الإيجابية. وبذلك، يصبح التطرف الفكري عاملًا تخريبيًا يُهدد العناصر المعيارية الإيجابية التي تُشكل أساس أي نظام اجتماعي مستقر. هذا الخطر لا يقتصر على تهديد الاستقرار فحسب، بل يمتد إلى تقويض الأمن المجتمعي، حيث تُسهم المعايير السلبية في تعميق الانقسامات وخلق بيئة من التوتر وعدم الثقة بين أفراد المجتمع. وعندما تتفشى هذه المعايير السلبية، تتراجع القيم الإيجابية التي تُعزز التعاون والتفاهم المتبادل، مما يجعل المجتمع أكثر عرضة للصراعات والاضطرابات. لذلك، فإن مواجهة التطرف الفكري ليست مجرد ضرورة فكرية أو أخلاقية، بل هي أيضًا حاجة اجتماعية ملحة للحفاظ على النظام الاجتماعي والأمن المجتمعي. فبدون معايير إيجابية ومتوازنة، يصبح المجتمع عُرضة للتفكك، وتتضاءل فرص تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي. ومن هنا، تبرز أهمية تعزيز الاعتدال والاستقامة في الفكر والسلوك، كأساس لبناء مجتمع قوي ومتماسك.

**الفرع الرابع: الأثر السلبي على المنظومة الفكرية والاجتماعية:**

عندما يتغلغل التطرف الفكري في المجتمع ويتحول من ظاهرة فردية إلى حالة جماعية، سواء أخذ شكل تيار فكري أو فرقة أو تنظيم أو ما شابه، فإنه يصبح قوة هدم تُهدد تماسك المجتمع واستقراره. فالتطرف الفكري لا يكتفي بالتأثير على الأفراد، بل يمتد ليشوّش على الحقائق، ويُضلّل الرؤى، ويُخلّ بنسق القيم والمعايير التي يقوم عليها المجتمع. هذا التشويش قد يتطور إلى إشكالية كبرى، تتحول في كثير من الأحيان إلى فتنة، سواء كانت

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

دينية أو سياسية أو ثقافية. وهذه الفتنة تُوجه ضربة قوية لما يُعرف في علم الاجتماع بـ "منهجية الجماعة"، أي النظام الذي يعتمد على التعاون والتوافق بين أفراد المجتمع لتحقيق الاستقرار والتقدم. وإذا نظرنا إلى التاريخ، نجد أن المجتمعات المتنوعة قد عانت بشكل كبير من الانشقاقات التي سبّبها التطرف الفكري، والتي ضربت وحدتها وتماسكها في الصميم. فالتطرف لا يقتصر على مجتمع دون آخر، بل هو ظاهرة عالمية تترك آثارًا مدمرة على أي مجتمع تظهر فيه، مما يجعل مواجهته ضرورة ملحة للحفاظ على السلام الاجتماعي والاستقرار.
كما إن تاريخنا الإسلامي حافل بالمعاناة من انشقاقات أحدثها التطرف الفكري تصدع منها شمل الأمة الإسلامية.
لقد أوجد الإسلام أمة رسالية صاغها على عين تعاليم الرسالة الإسلامية واستمدت ثقافتها من كتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، فقامت هذه الأمة على أساس ثقافة الأمة الواحدة، ولم يلتحق رسول الله صلوات الله عليه واله وسلم بالرفيق الأعلى حتى أكمل الله الدين وأتم النعمة إذ ألف قلوب المسلمين وجعلهم إخوانًا، فنزل قوله تعالى في عرفة في حجة الوداع ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) (مؤيد، ٢٠٢١، صفحة ٢٥) ومن خلال إدراكنا لهذه الحقيقة نُدرك أن التطرف عن الصراط المستقيم هو انحراف خطير يتجه خطره إلى الدنيا والآخرة، فإن الهدف الذي وضعته السماء للبشرية في الدنيا هو قيام الناس بالقسط، والانحراف عن الصراط المستقيم خروج عن العدل والقسط وإخلال به، وإعاقة عن قيام الناس بالقسط، وأخرويًا فإن الموصل إلى سعادة الآخرة ونعيمها هو سلوك الصراط المستقيم، فالتطرف عنه ضلال يهوي بالإنسان إلى الشقاء والعذاب. إن التطرف هو النقيض للعدل، وهو انحراف عن الوسطية التي أرادها الله تعالى للمسلمين، وهي لا تتحقق إلا بالالتزام ببينات الكتاب والسنة النبوية، فهما البوصلة التي تضبط حركة المسلم على الصراط المستقيم، وما شط عنها فهو تطرف يحرف الإنسان عن الصراط القويم. هذه جملة من المحاور الرئيسة التي تلخص لنا الآثار السلبية للتطرف الفكري (المعايطة، ٢٠٢٠).
يُعد التطرف الفكري انحرافًا خطيرًا يتطلب من المجتمع النهوض لمعالجته بجدية، من خلال وضع أبحاث ودراسات متعمقة تُحدد سبل العلاج الفعّالة. وكأمة إسلامية تتحرك فيها عوامل عديدة تُغذي التطرف الفكري، فإننا بحاجة ماسة إلى مواجهة هذا المرض الوبيل الذي ينخر في جسد الأمة الإسلامية من الداخل، ويعيق مسيرتها ويشوه سمعتها. فالتطرف الفكري يمثل حالة من الجمود والانغلاق العقلي، حيث تُعطل القدرات الذهنية عن الإبداع والابتكار، وعن إيجاد حلول لمشكلات عصر سريع التغير. وهذا الانتشار يُهدد ليس فقط تطور المجتمع، بل وجوده واستمراره أيضًا. والجدير بالذكر أن التطرف الفكري هو سبب ونتيجة في آن واحد للتخلف والركود، حيث يؤدي إلى آثار خطيرة تُضعف المجتمع وتُعيق تقدمه. ومن بين هذه الآثار:

١. **التدهور في الإنتاج:** يُعتبر الإنسان العامل أهم عنصر في قوى الإنتاج. ولكي يُطور إنتاجه، يجب أن تتطور قدراته العقلية ليصبح قادرًا على الإبداع والابتكار. إلا أن التطرف الفكري يحبس الإنسان داخل أفكار جامدة، مما يجعله متمسكًا بأساليب إنتاجية قديمة وعتيقة، ويعيق تطوير العمليات الإنتاجية ذاتها.

٢. **الحنين إلى الماضي**: يميل التطرف دائمًا إلى العودة إلى الماضي، مما يجعله ذا طابع رجعي أو محافظ في أحسن الأحوال. وهذا الاتجاه يُجّر العلاقات الاجتماعية إلى أوضاع بالية لا تتناسب مع متطلبات العصر الحديث.

٣. **التعصب والعنف:** يرتبط التطرف بالتعصب الأعمى والعنف، مما يؤدي إلى صراعات داخلية مدمرة تُضعف تماسك المجتمع وتُهدد استقراره.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

٤. **التدهور الثقافي والفكري**: يُعتبر التطرف قاتلًا للإبداع والابتكار، حيث يُقيد حرية الفكر ويُحجر على العقل البشري. وهذا يؤدي إلى تدهور في المجالات الثقافية والفكرية والعلمية والفنية، مما يُفقد المجتمع قدرته على الإسهام في الحضارة الإنسانية.

٥. **تعطيل الطاقات الإنسانية:** يعمل التطرف على تعطيل الطاقات البشرية وتحويلها من الإنتاج والإبداع إلى الصراعات والعداءات، مما يحول دون تكامل المجتمع ويُضعف قدرته على تحقيق التقدم.

٦. **فرض الرأي وعدم احترام الاختلاف**: يُفرض التطرف رأيًا واحدًا على الآخرين دون مراعاة لسنة الاختلاف الفكري والنفسي والروحي التي فطر الله الناس عليها. وهذا يُعيق الحوار البناء ويُعمق الانقسامات داخل المجتمع (مؤيد، ٢٠٢١، صفحة ٢٧). لذلك، فإن مواجهة التطرف الفكري ليست مسؤولية فردية فحسب، بل هي مسؤولية جماعية تتطلب تعزيز قيم الاعتدال والوسطية، واحترام التنوع الفكري والثقافي، وترسيخ الحوار كأداة لحل الخلافات بدلًا من اللجوء إلى العنف أو الإقصاء. فبدون ذلك، ستظل المجتمعات عُرضة للانقسامات والفتن التي تُهدد استقرارها ومستقبلها.

من خلال ما تقدم يكون لكل نوع من أنواع التطرف الفكري أثره الخاص على الفرد من ناحية، وعلى المجتمع من ناحية أخرى. ولكن مع هذه الآثار البالغة للتطرف وخطورتها نتساءل هل يمكننا معالجته والقضاء عليه؟.

**المطلب الثاني: مواجهة التطرف الفكري والمعالجات القانونية في القانون العراقي:**

تنصرف حرية الفكر في جوهرها الى حق الفرد في تبني الافكار والآراء عن قناعة والتصريح بها علناً فلا فائدة من اعتناق الفرد للأفكار دون امكانية التعبير عنها قولاً او كتابة او بأي شكل آخر، فحرية الفكر وحرية التعبير وجهان لعملة واحدة. وأن دراستنا لأي مشكلة تواجهنا إنما يكون من أجل وضع الحلول المناسبة لمواجهتها، ولا بد أن نسعى قبل أن نواجهها أن نضع آليات للوقاية منها قبل القضاء؛ وذلك لأن آثارها الجسيمة تحتم علينا أن نضع الآليات التي تحد من استشراء مثل هذه الظاهرة المنبوذة، وأن انتشار هذه الظاهرة أدت إلى بروز أمور خطيرة أكبرها الإخلال بالأمن التي تعتبر من أهم النعم التي أنعم الله بها على جميع المخلوقات، ومن هنا كان لزاما علينا أن نتخذ السبل الكفيلة بالقضاء على التطرف، ومن أبرز هذه السبل هي المواجهات الوقائية والقانونية للتطرف الفكري وهو ما سنبحثه في هذا المطلب.

**الفرع الأول: المواجهات الوقائية للتطرف الفكري:**

عرف البعض المواجهات الوقائية للتطرف الفكري بأنها" :**السياسة التي تبحث في ماهية الأمن الفكري ومعوقاته، والتدابير الواجب اتخاذها لمنع انتشار الانحلال الفكري، والعمل على إزالة العوائق التي تُهدد استقرار الفكر في المجتمع** ".وتتمثل هذه المواجهات في مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات التي تهدف إلى منع انتشار الأفكار المتطرفة وحماية المجتمع من تأثيراتها السلبية. ومن ثم نجد أن المكافحة الوقائية للانحلال الفكري يتحقق عن طريق معرفة البواعث أو العوامل التي تساعد على انتشاره في المجتمع والعمل على إزالتها بهدف الحيلولة دون انتشار الفكر المتطرف، وحماية الفكر الوسطي من الإخلال به من الجماعات المتطرفة التي تقوم بنشر فكرها الهدام (سليمان، ٢٠٠٣، صفحة ١٠٢). من خلال ما تقدم سنبين لا على سبيل الحصر اليات تحقق المواجهات الوقائية والتي ستحقق بالتالي استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي ونفسي.

**اولاً: آليات تحقيق المواجهات الوقائية:**

١. دراسة الأسباب والعوامل المؤدية للتطرف: يجب تحديد البواعث والعوامل التي تساعد على انتشار التطرف الفكري، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، والعمل على معالجتها بشكل جذري. وهذا يتطلب إجراء دراسات معمقة وتحليل ظاهرة التطرف لفهم جذورها وتأثيراتها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

٢. تعزيز دور المؤسسات التعليمية والأكاديمية: مما يجب ان نشير انه يقع على عاتق المؤسسات التعليمية في مراحل التعليم المختلفة مسؤولية الاهتمام بالأمن الفكري وذلك بأعداد المناهج التي تدعو إلى الوسطية وإعداد المعلمين المؤهلين تربوياً وفكرياً للتصدي للفكر المنحرف. فالتربية التي تقوم بها المؤسسات التعليمية لها دور مهم في ترسيخ الفكر، فهي تعتبر من أهم وسائل حفظ الأمن الفكري وتنقية الثقافات والمحافظة عليها. فالمدارس والجامعات لها دور هام في التصدي للانحرافات الفكرية التي يتعرض لها الطلاب الذين هم أساس وجود المؤسسات التعليمية وحماية فكرهم أصبح ضرورة ملحة من خلال تشكيل سلوكهم بما تملكه من نظم وأساليب تربوية وكفاءات متخصصة (السلمان، ٢٠٠٦).

٣. تعاون مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية: يجب أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية جنبًا إلى جنب مع الدولة لمواجهة التطرف الفكري. وذلك من خلال تعزيز الحوار المجتمعي، ونشر الوعي بمخاطر التطرف، ودعم المبادرات التي تُعزز العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

٤. تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية: يُعد الفقر والظلم الاجتماعي من العوامل الرئيسية التي تغذي التطرف. لذلك، يجب العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص عمل لائقة، والقضاء على الفقر، مما يُسهم في تقليل انتشار الأفكار المتطرفة.

٥. تعزيز دور المؤسسات الدينية: فالشريعة الإسلامية قد سبقت القوانين الوضعية في مكافحة الاختلال الفكري قبل وقوعه، وذلك عن طريق التربية على الفضيلة ومكارم الأخلاق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره من أقوى الركائز التربوية في المجتمعات الإسلامية والعربية. وللمؤسسات الدينية دور كبير في مكافحة التطرف من خلال الإفتاء والوعظ والإرشاد. يجب أن تعمل هذه المؤسسات على نشر الفهم الصحيح للدين، القائم على الوسطية والاعتدال، ومحاربة الأفكار المتطرفة التي تُسيء إلى صورة الدين والمجتمع.

مما تجدر الإشارة الى ان للمؤسسات الدينية الدور الهام في تحقيق الامن الفكر بصفة عامة والتي تتمثل في المرجعية الدينية الرشيدة في النجف الاشرف او دواوين الاوقاف او المساجد والحسينيات وحتى الكنائس اذ يعد دورها بالغ الأهمية في تحقيق الامن الفكري. وهذا منوط بالعلماء المؤهلين علمياً وفهماً للواقع ومقاصد الشريعة (هاشم، ٢٠١٩).

ولو نلاحظ ما ورد في خطبة الجمعة من قبل المرجعية الرشيدة بتاريخ ١٠/كانون الثاني /٢٠١٤؛ على لسان ممثلها الشيخ عبد المهدي الكربلائي، حيث حذرت من خطر الإرهاب وتشوه صورة الإسلام في العراق وان انتشار ظاهرة الفكر المتطرف المبني على استعمال العنف وعدم القبول بالتعايش مع الاخر تعايشاً يتيح عنها تصرفات شوهت الاسلام وتسببت بإراقة الكثير من دماء المسلمين وعدم الاستقرار في عدد من دول المنطقة، واشارة المرجعية بآسف اتساع تلك الظاهرة اكثر في المستقبل لتشمل دولاً وشعوباً اخرى، ودعت الى تكاتف الجميع في سبيل مكافحة الافكار المتطرفة واعتماد الفكر الوسطي المعتدل، الذي بني عليه الاسلام والديانات السماوية كأساس في التعايش السلمي بين مكونات أي مجتمع ومن دون ذلك فان هذه الظاهرة لا يمكن الحد من تأثيراتها السيئة على الاسلام ودول المنطقة بل ستتسع لتشمل المزيد من الدول الاسلامية ودول المنطقة وغيرها وازاء تنامي مشكلة الارهاب وتصدرها عناوين الاخبار المسموعة والمرئية ومعاناة المجتمع الدولي من خطورتها اوضح معتمد المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ17 كانون الثاني2014 حقيقة الارهاب وفحواه موضحاً انها مبنية على قضية التطرف في الاعتقاد فالإنسان عندما يعتقد انه هو الصحيح فقط والاخر خطأ ولابد ان يستعمل معه طريقة العنف بالقتل والارهاب هنا تكمن المصيبة وهنا تكمن المشكلة التي تتناقض مع فطرة الانسان المبنية على الاختلاف، مبيناً ان العراق عانى من هذه المشكلة كتفجير السيارات المفخخة والقتل والعبوات التي استهدفت الابرياء والمجالس الحسينية ومجالس العزاء الخاصة ؛ لان من قام بتلك الاعمال يعتقد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

بالعنف كجزء من معتقداته هو ان يقتل الاخرين لذلك فالمسألة لا تنحصر في العراق رغم ان العراق دفع ثمناً كبيراً، وحذرت المرجعية من خطر التطرف والارهاب وامتداده الى المحيط الاقليمي والدولي مؤكدة ان التطرف الفكري انتج مشكلة حقيقية تسمى "مشكلة الإرهاب" ولابد من حلول جذرية لها وهذه الحلول لاتقف عند دولة وأخرى، لان الجميع سيعاني ان لم تحل هذه المشكلة ولذلك لابد من وجود قناعات حقيقية لمعالجة الارهاب وكل ما يتعلق بهذه الافة المسمومة سواء بحواضن او دعم او توجهات (الحدراوي، ٢٠٢٢، صفحة ٣٧٠). وهذا ما يقتضي إعداد أئمة المساجد وتأهليهم بما يتناسب مع هذه المهمة الأساسية لحماية الناس من مخاطر الأفكار الهدامة والانجراف ورائها.

٦. تفعيل دور المجتمع في المواجهة: للمجتمع دور مهم في مكافحة التطرف الفكري، وذلك من خلال تعزيز الثقافة الإسلامية الحقيقية التي تدعو إلى التسامح والتعايش. كما يجب تشجيع الأفراد على المشاركة في الأنشطة المجتمعية التي تُعزز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. ان المواجهات الوقائية للتطرف الفكري تتطلب جهودًا متكاملة من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته. فمن خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، ونشر الوعي، وتعزيز الفكر المعتدل، يمكن بناء مجتمع قوي ومتماسك يقاوم التطرف بجميع أشكاله.

٧. تفعيل دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري: تعتبر الأسرة هي الأساس الأول في تحقيق الأمن الفكري من خلال الأسس التربوية والتي تتمثل في العناية بالطفل وتطوير شخصيته بوقايته من مفسدات الفكر، ويكون ذلك بالتحلي بالأخلاق الحميدة وحسن المعاملة مع الآخرين، وتقوية الوازع الديني والضميري فيه وإيجاد القدوة الصالحة من أهل العلم الوسطي والبعد به عن أصحاب الفكر المتطرف. وعلى هذا يتبين لنا أن للأسرة دوراً كبيراً في حماية فكر الطفل وهي تعتبر من أهم الآليات لتعزيز الأمن الفكري لأبنائها وذلك لأن الطفل في داخل أسرته يتكون لديه بوادر الفكر السليم أو المنحرف. ومن ثم فإن الأسرة هي الوعاء التربوي الذي تتشكل فيه شخصية الطفل ويكتسب منه اللغة والعادات والاتجاهات، وبذلك تكون الأسرة لها أهمية كبيرة في تعزيز الأمن الفكري باعتبارها المحضن الأول للطفل الذي يأخذ الطفل فكره سواء كان سيئاً منضبطا (عبد، ٢٠٠٦، صفحة ١٢٠).

٨. تفعيل دور الإعلام في تحقيق الأمن الفكري: مما لا شك فيه أن وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لها دور كبير في تثبيت القيم والعادات المرغوبة ونبذ أنماط السلوك المحرف في المجتمع. وعلى هذا فإن الإعلام يعتبر من أهم وسائل تعزيز الأمن الفكري؛ وذلك لأن الإعلام يعتبر بمثابة الجسر الذي تعبر عليه الكلمة المسموعة التي تؤثر في الأذهان بما يملكه من أدوات تمكنه من صناعة الرأي العام وتوجيهه والدخول إلى أعماق المجتمع ليؤثر في الفرد والجماعة بما يحدثه من تغييرات في الأفكار والمفاهيم والتصورات ويستطيع إعادة صياغتها بما يتفق مع المنهج الوسطي الذي تحتاج إليه المجتمعات الإنسانية للتعايش السلمي الذي يقوم على السماحة والرحمة والاعتدال. فالإعلام يستطيع توجيه حركة الحياة ومسار الافكار بما يملكه من أدوات للتوجيه والتثقيف وأحاديث التعارف الاجتماعي وجاذبية الترفيه (احمد ح.، بلا سنة نشر، صفحة ٥٧). وعلى هذا يمكن لنا القول بأن وسائل الإعلام تعتبر هي القوة الأكبر في العالم للسيطرة الفكرية في العالم، والتي يمكن من خلالها حماية الأمن الفكري بما تملكه من أدوات للتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

٩. تفعيل الحوار في تحقيق الأمن الفكري: مما يجدر الإشارة إليه أن الحوار الذي يتمثل في الحديث او تجاذب الكلام بين شخصين أو أكثر في موضوع ما من أجل الوصول إلى الحق والخير والتعمير لا التخريب والإصلاح لا الفساد والاعتصام لا التفرق والتعاون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان. وعلى هذا فإنه يكون للحوار دور وقائي علاجي في الحفاظ على الأمن الفكري، وذلك من خلال محاربة الفكر المنحرف الذي يتعارض مع العلم الراسخ والوسطية الفكرية، فلا يمكن محاربة المفاسد الفكرية إلا باتباع أسلوب الإقناع الحواري ومواجهة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الفكر بالفكر، فمن خلال الحوار تتفتح المدارك الفكرية التي تنتج عنها الاقتناعات بالفكر الوسطي (طنطاوي، ٢٠٢٠). وعلى هذا نخلص إلى أنه لا يمكن استئصال الفكر المنحرف إلا من خلال الحوار وذلك بتفهم الإشكالات والتناقضات من خلال اللقاءات الحوارية في الندوات والمؤتمرات والبرامج الإعلامية وغير ذلك من الجلسات التي يمكن من خلالها الوصول إلى الإقناع الفكري والإقحام بالحجة.

ولما تقدم نرى ضرورة وقوف مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بجانب الدولة لتحقيق المكافحة الوقائية للتطرف الفكري، ومنع وقوعه أو تكراره في المستقبل وذلك عن طريق دراسة أسبابه والعمل على القضاء عليها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهذا ما يتحقق عن طريق الديمقراطية والحرية للمواطنين والعدالة الاجتماعية وتحقيق حياة أفضل بالقضاء على الفقر، وتتحقق المكافحة الوقائية للتطرف الفكري أيضاً عن طريق المؤسسات الدينية التي يكون لها عظيم الأثر في مكافحة اختلال الأمن الفكري من خلال الإفتاء والوعظ والإرشاد والدعوى. وعلى هذا فتحقيق الأمن الفكري عن طريق التوعية الإسلامية الرشيدة التي تقوم على الوسطية والاعتدال، وللمجتمع دور مهم في تقديم المكافحة والعلاج لمرض الاختلال الفكري ولا يتحقق ذلك إلا بثقافة إسلامية حقيقية. ويتحقق ايضاً بمكافحة التطرف عن طريق فتح باب الحوار عن طريق الإعلام سواء كان مرئياً أو مسموعاً، فقد يترتب على ذلك عودة بعض أصحاب الفكر المتطرف إلى جادة الصواب. ومما سبق نجد ان الحماية الفكرية يجب ان تحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والنفسي على النحو الآتي:

**ثانياً: الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والنفسي:**

١ - تحقيق الاستقرار الاقتصادي: مما تجدر الإشارة إليه أنه لا يتحقق الأمن الفكري إلا إذا أتيح للأشخاص الحصول على المال المُعين لهم على أمور الحياة، وذلك لأنه إذا صعبت الحالة الاقتصادية فإن الأمن الفكري يكون مهدداً، فالصعوبات الاقتصادية تؤدي إلى زعزعة الأمن الفكري.

٢- تحقيق الاستقرار السياسي: يرتبط الأمن الفكري بتحقيق الاستقرار السياسي، وذلك عن طريق الديمقراطية، ومشاركة الشباب في الحياة السياسية، وهذا يكون له مردود إيجابي على الشباب تجاه المجتمع بما يحدث لهم من ولاء للقيادة السياسية، فالأمن الفكري يتحقق من خلال الترابط والتكاتف بين أبناء الوطن نتيجة الاستقرار السياسي الذي يسود في البلاد.

٣- تحقيق الاستقرار الاجتماعي: يتحقق الأمن الفكري بالاستقرار الاجتماعي الذي يقوم على مجموعة من القواعد أو المبادئ أو القيم الحياتية والتي تعقد عليها الدول آمالها في بناء مجتمعاتها، وتحقيق أهداف تنميتها، وهذا لا يتحقق إلا في ظل الدور المهم للتطرف الفكري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي).

٤- تحقيق الاستقرار النفسي: مما لا شك أن الأمن الفكري يرتبط بالاستقرار النفسي للأشخاص؛ وذلك لأن الضغوط النفسية التي يتعرض لها الأشخاص نتيجة التغيرات التي يمر بها داخل المجتمع يكون لها تأثير على الانحرافات الفكرية. ومن ثم يجب على الدولة أن تعمل على بث روح الطمأنينة للأفراد؛ وذلك لحماية الأمن الفكري الذي يتأتى نتيجة الآثار النفسية للقلق والاكتئاب بسبب ضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع. والعلاج الوقائي يقوم في هذه الحالة على تحقيق الاستقرار النفسي لأفراد المجتمع (الجحني، ٢٠٠٦، صفحة ٣٠٧).

**الفرع الثاني: المعالجات القانونية لمواجهة التطرف الفكري في القانون العراقي:**

وإنَّ مواجهة التطرف الفكري واحدة من أهم الامور التي لابد من أن تجد لها أساساً دستورياً كان أو قانونياً. أذ تتجسد المواجهة القانونية للأفعال الماسة بالمصالح عادة بنصوص القوانين العقابية بصورة خاصة والنصوص الأخرى بصورة عامة، حيث إنّ نصوص الدساتير تركز على قدسية بعض الحقوق دون النص على

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

العقوبة المناسبة لها، وذلك لان التجريم والعقاب من اختصاص القوانين الجزائية التي تضعها السلطة التشريعية تبعاً لاختصاصها المبين في الدستور. لذا سنبين النصوص الدستورية المتعلقة بالتطرف الفكري في الدساتير العراقي، ومن ثم نعرج على القوانين الجزائية الخاصة بذلك. وكما سوف نبين في الآتي:

**أولاً: الأساس الدستوري لمكافحة التطرف الفكري:** لدراسة أساس مكافحة التطرف الفكري هذا يتطلب منا البحث في الدساتير العراقية الملغاة ابتداء من القانون الاساس عام ١٩٢٥ وحتى الدستور النافذ لسنة ٢٠٠٥، وذلك لمعرفة اساس مكافحة هذه الظاهرة، حيث سنبحث في مكافحة التطرف الفكري في الدساتير الملغاة، وكذلك في دستور ٢٠٠٥ النافذ.

**- مكافحة التطرف الفكري في الدساتير العراقية الملغاة:** دراستنا في هذا الجانب تتضمن البحث في الدساتير العراقية الملغاة، بدءًا من القانون الأساسي لعام ١٩٢٥ وحتى دستور ١٦ تموز ١٩٧٠ المؤقت، وذلك للوقوف على كيفية معالجة ظاهرة التطرف الفكري في هذه الدساتير. وفيما يلي تحليل لتلك الدساتير وفقًا للتسلسل الزمني:

**١. القانون الأساسي لعام ١٩٢٥.** جاء في الباب الأول من القانون الأساسي، الذي يتعلق بحقوق الشعب، نص المادة الثانية عشرة: "للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع." هذا يعني أن الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والنشر، قد تم تنظيمها منذ عام ١٩٢٥. كما نصت المادة الثالثة عشرة على: "حرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة وحرية القيام بشعائر العبادة. من خلال هذه المادة، نلاحظ أن المشرع العراقي قد كفل حرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية الاعتقاد، مما ساهم في منع ظهور التطرف الفكري بدوافع دينية.

**٢. دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ المؤقت.** في الباب الثاني من الدستور، الذي حمل عنوان "مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة"، جاء في المادة العاشرة: "حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون." كما نصت المادة الثانية عشرة على: "حرية الأديان مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها، على أن لا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الآداب العامة." هذه النصوص تعكس حرص الدستور على ضمان حرية الاعتقاد والتعبير، مع تنظيمها بالقانون لمنع أي انحراف قد يؤدي إلى التطرف.

**٣. دستور ٤ نيسان ١٩٦٣ (قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣).** احتوى هذا الدستور على عشرين مادة، ركزت على تنظيم سلطات المجلس الوطني لقيادة الثورة وحصانات أعضائه. ومع ذلك، جاءت مواد هذا الدستور خالية من أي إشارة إلى حقوق وحريات الأفراد، مما يعني غياب أي نص صريح لمكافحة التطرف الفكري.

**٤. دستور ٢٢ نيسان ١٩٦٤ (قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ المعدل).** هذا الدستور أيضاً ركز على تنظيم عمل المجلس الوطني لقيادة الثورة، ولم يتطرق إلى حقوق الأفراد أو حرياتهم، مما يعني غياب أي أساس لمكافحة التطرف الفكري.

**٥. دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤.** احتوى هذا الدستور على ١٠٦ مواد، موزعة على ستة أبواب. في الباب الثالث، الذي تناول الحقوق والواجبات العامة، جاء في المادة ٢٩: "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون." كما نصت المادة ٢٨ على: "حرية الأديان مصونة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائرها." هذه النصوص تعكس حرص الدستور على مكافحة التطرف الفكري من خلال كفالة حرية الرأي والتعبير، وحماية حرية ممارسة الشعائر الدينية.

**٦. دستور ٢١ أيلول ١٩٦٨ المؤقت.** احتوى هذا الدستور على ٩٥ مادة، موزعة على خمسة أبواب. في الباب الثالث، الذي تناول الحقوق والواجبات العامة، جاء في المادة ٣١: "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون." كما نصت المادة ٣٠ على: "حرية الأديان مصونة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائرها." هذه النصوص تشير إلى أن الدستور قد كفل حرية الرأي والتعبير، وحماية حرية الأديان، مما يعكس أساسًا لمكافحة التطرف الفكري.

٧. **دستور ١٦ تموز ١٩٧٠ المؤقت.** في الباب الثالث من الدستور، تحت عنوان "الحقوق والواجبات الأساسية"، جاء في المادة ٢٦:"يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون." كما نصت المادة ٢٥ على: "حرية الأديان والمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية مكفولة، على أن لا يتعارض ذلك مع أحكام الدستور والقوانين، وأن لا ينافي الآداب والنظام العام." هذه النصوص تعكس حرص الدستور على مكافحة التطرف الفكري من خلال كفالة الحريات الأساسية، مع وضع ضوابط قانونية لمنع أي انحراف. من خلال تحليل الدساتير العراقية الملغاة، نلاحظ أن معظمها قد تضمن نصوصًا تكفل حرية الرأي والتعبير، وحماية حرية الأديان والمعتقدات، مما يشكل أساسًا لمكافحة التطرف الفكري. ومع ذلك، فإن بعض الدساتير، مثل دستور ١٩٦٣ ودستور ١٩٦٤، ركزت على تنظيم السلطات دون الاهتمام الكافي بحقوق الأفراد وحرياتهم. بشكل عام، يمكن القول إن الدساتير العراقية قد سعت إلى مكافحة التطرف الفكري من خلال كفالة الحريات الأساسية ووضع ضوابط قانونية لمنع الانحراف. ومع ذلك، فإن فعالية هذه النصوص تظل مرتبطة بمدى تطبيقها على أرض الواقع واحترامها من قبل السلطات الحاكمة.

ـ **مكافحة التطرف الفكري في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ:** حرص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على مكافحة التطرف الفكري من خلال نصوص واضحة تكفل الحريات الأساسية وتحظر الأفكار والممارسات التي تؤدي إلى التطرف. وفيما يلي تحليل لأهم النصوص الدستورية التي تعالج هذه القضية:

١. حرية التعبير والرأي: نصت المادة (٣٨/أولاً) على: "تكفل الدولة، وبما لا يخل بالنظام العام والآداب، حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل." هذا النص يؤكد على ضمان حرية التعبير، مع وضع ضوابط تحول دون استخدام هذه الحرية في نشر الأفكار المتطرفة أو المخلة بالنظام العام.

٢. حرية الفكر والضمير والعقيدة: جاء في المادة (٤٢): "لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة." هذه المادة تعتبر تطورًا مهمًا في الدستور العراقي، حيث إنها تنص صراحة على حرية الفكر والضمير، مما يوفر حماية دستورية ضد أي محاولة لإكراه الأفراد على تبني أفكار أو معتقدات معينة.

٣. حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني: نصت المادة (٣٧/ثانياً) على: "تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني." هذا النص يعكس حرص المشرع الدستوري على حماية الأفراد من أي شكل من أشكال الإكراه، سواء كان فكريًا أو سياسيًا أو دينيًا، مما يسهم في منع انتشار الأفكار المتطرفة.

٤. حرية ممارسة الشعائر الدينية: نصت المادة (٤٣/أولاً) على: "أتباع كل دين أو مذهب أحرار في: أ ـ ممارسة الشعائر الدينية." هذا النص يكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان والمذاهب، مما يعزز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي المتنوعة، ويحد من انتشار التطرف الديني.

٥. حظر العنصرية والإرهاب والتكفير: نصت المادة (٧/أولاً) على: "يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي." هذا النص يعتبر من أقوى النصوص الدستورية في مكافحة التطرف الفكري، حيث يحظر صراحة أي كيان أو نهج يدعو إلى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير، مما يسهم في الحد من انتشار الأفكار المتطرفة.

٦. التنوع القومي والديني والمذهبي: نصت المادة (٣) على: "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب."

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

هذا النص يؤكد على التنوع الثقافي والديني في العراق، ويعزز قيم التسامح والتعايش، مما يسهم في تقليل فرص انتشار التطرف الفكري.

ان دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ يعتبر وثيقة متقدمة في مجال مكافحة التطرف الفكري، حيث حرص على كفالة الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والفكر والاعتقاد، مع وضع ضوابط تحول دون استخدام هذه الحريات في نشر الأفكار المتطرفة. كما نص الدستور على حظر العنصرية والإرهاب والتكفير، مما يعكس موقفًا واضحًا وصريحًا ضد التطرف بجميع أشكاله. بالإضافة إلى ذلك، أكد الدستور على التنوع القومي والديني والمذهبي في العراق، مما يعزز قيم التسامح والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع. وبذلك، يمكن القول إن دستور ٢٠٠٥ قد نجح في وضع إطار دستوري قوي لمكافحة التطرف الفكري، مما يجعله وثيقة رائدة في هذا المجال مقارنة بالدساتير العراقية السابقة. اذ نجد أن موقف المشرع من ظاهرة التطرف الفكري موقف واضح، فقد حرص على مكافحتها على اختلاف صورها وأنماطها، وبذلك فان المشرع كان موفقاً في موقفه من ظاهرة التطرف الفكري ومسلك لم تشهد مثله الدساتير السابقة له.

**ثانياً: المواجهات الجزائية لمكافحة التطرف الفكري:** إن التطرف الفكري من الظواهر التي لابد للقوانين من مكافحتها، وهو ما سنحاول بحثه في قانون العقوبات العراقي المعدل قانون مكافحة الارهاب واخيراً ما استقر عليه القضاء العراقي، وكما يلي: -

- **التطرف الفكري في قانون العقوبات رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ المعدل:** على الرغم من أن قانون العقوبات العراقي لم يتطرق إلى التطرف الفكري بشكل صريح، إلا أنه يمكن استنتاج معالجته لهذه الظاهرة من خلال بعض النصوص التي تفرض عقوبات صارمة على الأفعال التي يمكن أن تُعد تطرفًا فكريًا. وفيما يلي تحليل لأهم النصوص ذات الصلة:

١. المادة (١٩٥): إثارة الحرب الأهلية أو الاقتتال الطائفي: نصت المادة (١٩٥) على: "يعاقب بالسجن المؤبد من استهدف إثارة حرب أهلية أو اقتتال طائفي، وذلك بتسليح المواطنين أو بحملهم على التسلح بعضهم ضد البعض الآخر أو بالحث على الاقتتال. وتكون العقوبة الإعدام إذا تحقق ما استهدفه الجاني." هذه المادة تعالج الأفعال التي تؤدي إلى إثارة الفتنة الطائفية أو الحروب الأهلية، والتي غالبًا ما تكون ناتجة عن أفكار متطرفة. وبالتالي، يمكن اعتبار هذه المادة وسيلة لمكافحة التطرف الفكري الذي يهدف إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

٢. المادة (٣٧٢): الاعتداء على المعتقدات الدينية: نصت المادة (٣٧٢) على: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة: كل من ( من اعتدى بإحدى طرق العلانية على معتقد لإحدى الطوائف الدينية أو حقر من شعائرها. اومن تعمد التشويش على إقامة شعائر طائفة دينية أو على حفل أو اجتماع ديني. اومن خرب أو أتلف أو شوه أو دنس بناءً معدًا لإقامة شعائر طائفة دينية أو رمزًا له حرمة دينية. اومن طبع ونشر كتابًا مقدسًا عند طائفة دينية إذا حرف نصه عمدًا تحريفًا يغير من معناه. اومن أهان علنًا رمزًا أو شخصًا هو موضع تقديس أو تمجيد أو احترام لدى طائفة دينية. او من قلد علنًا نسكًا أو حفلًا دينيًا بقصد السخرية منه).هذه المادة تعالج الأفعال التي تسيء إلى الأديان أو المذاهب أو الرموز الدينية، والتي تعد من مظاهر التطرف الفكري. وبفرض عقوبات على هذه الأفعال، يسعى المشرع إلى الحد من انتشار الأفكار المتطرفة التي تهدد التعايش السلمي بين مكونات المجتمع.

٣. المادة (٢٠٠): التحريض على تغيير مبادئ الدستور أو النظم الاجتماعية: نصت المادة (٢٠٠) على: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس كل من حبذ أو روج أيًا من المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية، أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الطبقات، أو للقضاء على طبقة اجتماعية، أو لقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية، أو لهدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية، متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظًا في ذلك. ويعاقب بالعقوبة ذاتها: على كل من (حرض على قلب نظام الحكم المقرر في العراق أو على كراهيته أو الازدراء به. أو روج ما يثير النعرات المذهبية أو الطائفية. وعلى كل من حرض على النزاع بين الطوائف والأجناس. وكل من أثار شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق). هذه المادة تعالج الأفكار والمذاهب التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، والتي تعد من مظاهر التطرف الفكري.

٤. المادة (٢٠١): الترويج للمبادئ الصهيونية أو الماسونية: نصت المادة (٢٠١) على: "يعاقب بالإعدام كل من حبذ أو روج مبادئ صهيونية، بما في ذلك الماسونية، أو انتسب إلى أي من مؤسساتها، أو ساعدها ماديًا أو أدبيًا، أو عمل بأي كيفية كانت لتحقيق أهدافها." هذه المادة تعكس موقف المشرع من الأفكار التي تهدف إلى نشر العنصرية أو التفوق العرقي، والتي تعد من أبرز مظاهر التطرف الفكري.

٥.المادة (٢٠٢): الإهانة العلنية للأمة العربية أو الشعب العراقي: نصت المادة (٢٠٢) على: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات أو بالحبس كل من أهان بإحدى طرق العلانية الأمة العربية أو الشعب العراقي أو فئة من سكان العراق أو العلم الوطني أو شعار الدولة." هذه المادة تعالج الأفعال التي تسيء إلى الهوية الوطنية أو الرموز التي تمثلها، والتي يمكن أن تكون ناتجة عن أفكار متطرفة. على الرغم من أن قانون العقوبات العراقي لم يتطرق إلى التطرف الفكري بشكل صريح، إلا أن النصوص السابقة تعكس معالجة غير مباشرة لهذه الظاهرة من خلال تجريم الأفعال التي تنتج عن أفكار متطرفة، مثل التحريض على العنف الطائفي أو الإساءة إلى المعتقدات الدينية أو الرموز الوطنية. ومع ذلك، نرى ضرورة تعديل قانون العقوبات لإضافة نصوص صريحة تجرم التطرف الفكري، وتشدد العقوبات في حالات التكفير أو التحريض على العنف الذي يؤدي إلى وفاة أشخاص. وهذا يتطلب إضافة فقرات جديدة تتناول التطرف الفكري بشكل مباشر، مع فرض عقوبات رادعة مثل الإعدام في الحالات التي تؤدي إلى خسائر بشرية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التوعية المجتمعية بأهمية الاعتدال والوسطية، ودعم المؤسسات الدينية والتعليمية في مكافحة الأفكار المتطرفة، لضمان بناء مجتمع قوي ومتماسك يقاوم التطرف بجميع أشكاله.

- **التطرف الفكري في قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥:** نصت المادة الثانية من قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ على أن (تُعدّ الافعال الاتية من الافعال الإرهابية؛ العمل بالعنف والتهديد على اثارة فتنة طائفية أو حرب اهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم بعضاً وبالتحريض أو التمويل). نلاحظ ان قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ جاء على ما يدل على أنه من القوانين التي سعت الى مكافحة التطرف الفكري على اختلاف أنماطه و صوره ، حيث جاء في نص المادة الثانية منه على انه تعد الافعال الآتية من الافعال الارهابية وذكرت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن العمل بالعنف والتهديد على اثارة الفتن الطائفية أو ما يثير حروب اهلية او اقتتال طائفي وهي من صور التطرف الفكري ، من هذا نجد ان قانون مكافحة الارهاب قد عالج الظاهرة بالنص على صور الافعال الارهابية ووضع عقوبات على من يقوم بأحد تلك الافعال ، وبهذا فأن قانون مكافحة الارهاب النافذ واحد من القوانين التي كافحت التطرف الفكري، على الرغم من انه لم ينص على مكافحة هذه الظاهرة إلا بفقرة واحدة فقط من المادة الثانية ، وهذا ما يدفعنا الى دعوة المشرع بتشريع اكثر من مادة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والحدَ منها ، أو تشريع قانون خاص بمكافحة التطرف الفكري، لأنه من غير الممكن تجريم ظاهرة التطرف الفكري إذا بقي قيد التصريح ما لم يترجم الى افعال ينطبق عليها احكام القانون، ولخطورتها نرى ضرورة اضافة نص مادة تجرم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

التطرف الفكري اذ ما تم نشره بالوسائل العلنية بغية تحقيق جرائم ارهابية. اذ تجدر بنا الإشارة الى القول بضرورة تضمين قانون مكافحة الإرهاب على نصوص صريحة تجرم التكفير، وضرورة قيام المشرع بتعديل نص المادة (٣٧٢) آنفة الذكر بإضافة فقرة جديدة فيها تشدد العقاب إذا كان الفعل العمدي ناتج عن تطرف فكري، ونفس العقوبة تكون للمحرض او المشجع او الممول. كما ندعو الى إضافة نصوص جزائية في قانون العقوبات تجرم أفعال التمييز العنصري والجهر علناً بأفكار متطرفة تعمل على حقن المجتمع سلبياً ضد بعضهم البعض، وتجريم الجهر بالكراهية وخاصة ممن كان له مكانة اجتماعية او رسمية مؤثرة في المجتمع.

**ـ مكافحة التطرف الفكري في القضاء العراقي:** حرص القضاء الإداري العراقي على مكافحة التطرف الفكري، على الرغم من قلة الأحكام الصادرة في هذا الخصوص. إلا أن مضمون تلك الأحكام يعكس إقرارًا من القضاء بأهمية مواجهة هذه الظاهرة، التي تُعد تهديدًا للنظام العام في المجتمع. وفيما يلي تحليل لدور القضاء في مكافحة التطرف الفكري، مع التركيز على أحد الأحكام القضائية البارزة في هذا المجال.

١. دور القضاء الإداري في مكافحة التطرف الفكري: يعتبر القضاء الإداري في العراق أحد الأطراف الفاعلة في مكافحة التطرف الفكري، حيث يقوم بمراقبة القرارات الإدارية التي قد تسهم في انتشار الأفكار المتطرفة أو التي تعيق حرية التعبير المشروعة. ومن خلال أحكامه، يسعى القضاء إلى تحقيق التوازن بين حماية النظام العام وضمان الحريات الفردية، بما يتوافق مع أحكام القانون والمبادئ الاجتماعية السائدة.

٢. حكم محكمة القضاء الإداري بشأن منع نشر كتاب: من أبرز الأحكام التي تعكس دور القضاء في مكافحة التطرف الفكري، الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار إداري كان يمنع نشر كتاب بعنوان **"الأديان والمعتقدات وجزاء الثواب والعقاب في الحياة الدنيا"**. اذ أوضحت المحكمة أن الكتاب يحذر المجتمع من ارتكاب الموبقات ومخالفة شرع الله، ولا يتضمن أي محتوى يتقاطع مع مبدأ السلامة الفكرية أو يهدد النظام العام. كما أيد الخبراء المختصون أمام المحكمة أن الكتاب لا يشكل خطرًا على المجتمع، بل على العكس، فهو مفيد للقراء ويسهم في تعزيز الوعي الديني والأخلاقي. حيث قررت المحكمة إلغاء القرار الإداري الذي منع نشر الكتاب، مؤكدة أن المحتوى لا يخل بالنظام العام ولا يثير الشقاق أو التفرقة بين شرائح المجتمع. اذ تعد أهمية الحكم انه يبين عدة نقاط مهمة: أهمها حماية حرية التعبير اذ أكدت المحكمة على أهمية حرية التعبير والنشر، شريطة ألا يتعارض المحتوى مع النظام العام أو يهدد الاستقرار الاجتماعي. وكذلك التمييز بين التطرف والوعي: ميزت المحكمة بين المحتوى الذي يحذر من الانحرافات الأخلاقية والدينية، وبين المحتوى الذي يروج لأفكار متطرفة تهدد السلام الاجتماعي. كما ان دور الخبراء اعتمدت المحكمة على رأي الخبراء المختصين في تقييم المحتوى، مما يعكس منهجية علمية وموضوعية في اتخاذ القرار. ويكون الدور الكبير الى تقييم دور القضاء في مكافحة التطرف الفكري على الرغم من قلة الأحكام الصادرة في هذا المجال، إلا أن القضاء العراقي يعد مسارًا مهمًا لمكافحة التطرف الفكري. ومن خلال أحكامه، يسعى القضاء إلى: (حماية النظام العام من خلال منع نشر الأفكار التي تهدد الاستقرار الاجتماعي. وضمان الحريات الفردية من خلال إلغاء القرارات الإدارية التي تعيق حرية التعبير المشروعة. وتعزيز الاعتدال: من خلال التمييز بين المحتوى الذي يعزز الوعي والمحتوى الذي يروج للتطرف (قرار الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة ، ١٩٩٣).

**الخاتمة :**

حرية التفكير والتعبير تُعد من أهم الحريات الممنوحة للأفراد بموجب المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية. ومع ذلك، لا يمكن ترك هذه الحرية مطلقة دون تنظيم، حيث إن الإفراط في ممارستها قد يؤدي إلى المساس بحقوق الآخرين أو تهديد النظام العام. وفي الوقت نفسه، فإن فرض قيود شديدة على هذه الحرية قد يحرم الأفراد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

من ممارسة حقوقهم الأساسية. لذلك، يجب تحقيق التوازن بين المنح والمنع، بحيث تُمارس هذه الحرية في إطار يحافظ على النظام العام والأمن المجتمعي.

في ختام هذا البحث، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نرى أنها تسهم في مواجهة التطرف الفكري بفعالية.

**أولاً: النتائج:**

١. تعريف التطرف الفكري: يمكن تعريف التطرف الفكري بأنه التعصب لفكرة معينة وتبنيها بشكل لا يقبل النقاش، مع تجاوز حدود الاعتدال واللين والسماحة، والسعي إلى فرضها على الآخرين بالقوة.

٢. أنواع التطرف الفكري: التطرف الفكري قد يكون دينيًا أو مذهبيًا أو سياسيًا أو أيديولوجيًا. إلا أن أخطر أنواعه هو ذلك الذي يستخدم الدين أو المذهب كأداة لتحقيق أهدافه، لما له من تأثير عميق على المجتمعات.

٣. أسباب التطرف الفكري: التطرف الفكري ظاهرة اجتماعية قديمة تجددت بأشكال جديدة، وأسبابها متعددة، فقد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو دينية أو سياسية، أو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل.

٤. دور الدستور في مكافحة التطرف الفكري: على الرغم من أن القوانين العقابية هي الأكثر اختصاصًا بتجريم الأفعال التي تهدد المجتمع، إلا أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ قد أظهر موقفًا واضحًا في مكافحة التطرف الفكري من خلال نصوصه التي تكفل الحريات الأساسية وتحظر الأفكار المتطرفة.

٥. قصور القوانين العقابية: رغم أهمية القوانين العقابية في مكافحة التطرف الفكري، إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب لمواجهة خطورة هذه الظاهرة في الوقت الراهن، حيث تفتقر إلى نصوص صريحة ومعالجة شاملة لهذه القضية.

**ثانيًا: التوصيات:**

١. وضع تشريع خاص لمكافحة التطرف الفكري: نوصي المشرع العراقي بوضع تشريع خاص لمكافحة التطرف الفكري، يتناول جميع أنماطه وأساليبه بشكل شامل. وذلك لأن التطرف الفكري أخطر من الإرهاب المادي، حيث يُعد السبب الرئيسي لظهور الإرهاب.

٢. تعزيز الاعتدال والوسطية في الدين: يجب على الجهات المختصة تعزيز قيم الاعتدال والوسطية في الدين، وذلك من خلال الرقابة على التطبيقات الدينية للأفراد، والتأكيد على أن الإسلام يدعو إلى الوسطية ورفض التطرف.

٣. مراجعة مناهج التعليم: يجب وضع رقابة علمية على مناهج التعليم وتحديثها بشكل دوري لمواكبة التطورات المجتمعية. كما يجب تعزيز القيم الدينية والوطنية التي تعزز التسامح والوحدة، والابتعاد عن أي محتوى يزرع الحقد أو الطائفية.

٤. دور الرموز الدينية: على الرموز الدينية، بوصفهم قادة المجتمع، أن يستخدموا منابرهم للتوعية بمخاطر التطرف الفكري، وتعزيز قيم التسامح والاعتدال، والابتعاد عن أي خطاب يثير الفتن الطائفية.

٥. رقابة صارمة على وسائل الإعلام: يجب فرض رقابة شديدة على وسائل الإعلام، ووضع جزاءات صارمة على القنوات أو البرامج التي تحرض على العنف أو الطائفية. كما نوصي بإنشاء جهات رقابية متخصصة تتولى مراقبة المحتوى الإعلامي قبل نشره أو بثه.

وفي الختام ان مكافحة التطرف الفكري تتطلب جهودًا متكاملة من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته، بدءًا من التشريعات والقوانين، مرورًا بالتعليم والإعلام، ووصولًا إلى الخطاب الديني والثقافي. ومن خلال تعزيز قيم الاعتدال والوسطية، ووضع تشريعات صارمة، وتعزيز الوعي المجتمعي، يمكن بناء مجتمع قوي ومتماسك يقاوم التطرف بجميع أشكاله.

ISSN–2536–0027

**قائمة المصادر:**

١.ابتسام حمود محمد، و ثامر عزام حمد. (٢٠١٩). التطرف الفكري اسبابه واثاره وطرق العلاج. تكريت: جامعة تكريت.
٢.ابراهيم سلمان السلمان. (٢٠٠٦). دور الادارات المدرسية في تعزيز الامن الفكري للمدارس والجامعات. السعودية: جامعة نايف للعلوم الامنية.
٣.احمد سليمان. (٢٠٠٣). جرائم الارهاب وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة. السعودية: جامعة نايف للعلوم الامنية.
٤.اسامة يحيى. (١٧ نوفمبر، ٢٠٢٢). تعريف التطرف الديني لغة واصطلاحاً. تم الاسترداد من موضوع: https://mawdoo3A.
٥.امل محمد احمد عبد. (٢٠٠٦). مفهوم التطرف الفكري في الاسلام. السعودية: كلية التربية في ام القرى.
٦.جميل ابو العباس. (٢٠٢٠). التطرف الفكري نشأته وطرق علاجه. المانية برلين: المركز اليموقراطي العربي.
٧.جميل ابو العباس زغير. (٢٠٢٠). المتطرفون التطرف الفكري نشأته واسبابه واثاره . القاهرة: المركز الديموقراطي العربي.
٨.حازم سيد احمد. (سبتمبر، ٢٠١٧). الفساد الاخلاقي سبب الانحلال في المجتمعات. تم الاسترداد من الدفاع العربي: https://www.aldefaaalarabi.com/show879#
٩.حافظ فرج احمد. (بلا سنة نشر). التربية وقضايا المجتمع المعاصر. مصر: عالم الكتاب.
١٠.حسين مؤيد. (٢٠٢١). اثار التطرف الفكري. مصر : مجلة الشريعة والقانون.
١١.حمزة المعايطة. (٢٠٢٠). الارهاب والتطرف الفكري، المفهوم والدوافع وسبل المعالجة. الاردن: المجلة العربية للنشر العلمي.
١٢.سامية خضر صالح. (١٩٩٧). البطالة بين الشباب حديثي التخرج . مصر: جامعة عين الشمس.
١٣.سلامة طزازغة. (٢٠٢١). اسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج. غزة: مجلة الابحاث للابحاث.
١٤.عبد الناصر حرير. (١٩٩٦). الارهاب السياسي دراسة تحريرية . القاهرة: مكتبة مدبولي.
١٥.عدي طلفاح محمد الدوري. (٢٠٢٠). المعالجات الجنائية للتطرف الفكري في التشريع العراقي. مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية.
١٦.علي بن عبد العزيز بن علي الشبل. (٢٠٢٤). الجذور التاريخية لحقيقة الغلو والتطرف والارهاب والعنف. السعودية: وزارة الاوقاف السعودية.
١٧.علي فايز الجحني. (٢٠٠٦). الفهم المفروض للارهاب المفروض. الرياض: مركز الدراسات والبحوث.
١٨.عمر احمد مختار. (٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتاب.
١٩.عهود سامي هاشم. (٢٠١٩). دور المرجعية الدينية في القضاء على الارهاب . بغداد: مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية .
٢٠.قرار الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة ، ٩٣/٤ (المحكمة الادارية ٧ فبراير، ١٩٩٣).
٢١.مجيد حميد الحدراوي. (٢٠٢٢). توجيهات المرجعية الدينية الرشيدة في المعركة ضد الارهاب الداعشي، دراسة في خطب الجكعة . الكوفة: مركز دراسات الكوفة.
٢٢.محمد جلال مصطفى. (٢٠١٣). اثر الارهاب على معدل النمو الاقتصادي. مصر: جامعة المنصورة.
٢٣.محمد سيد طنطاوي. (١٤ سبتمبر، ٢٠٢٠). اركان الحوار في الاسلام. الفكر والقران.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

٢٤.هيثم عبد الله طه. (٢٠٢١). اليات تحقيق الموائمة بين مكافحةالفكر المتطرف والارهاب ومراعاة حقوق الانسان. تونس: وزارة الداخلية التونسية .